

العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878)
سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة
(الحلقة الاولى)

د. عبد الرؤوف سنو^(*)
أستاذ في الجامعة اللبنانية

منذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، ظلت العوامل الدينية والاقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممرات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعائها في وراثة الامبراطورية البيزنطية. فتارة بالتوسع العسكري وتارة أخرى بأسلوب التفاهم الدولي، أعلنت روسيا مراراً عن سياستها التقسيمية للدولة العثمانية. إلا أن خططها اصطدمت في كل مرة بمصالح دول اوروبية اخرى. فالنمسا كانت تنازعها الزعامة على البلقان، في حين عارضتها بريطانيا وفرنسا القضاء على الدولة العثمانية لأسباب استراتيجية واقتصادية. ونتج عن تضارب مصالح الدول الاوروبية في السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، تآزم متواصل في العلاقات الروسية - العثمانية. وفي النصف الثاني من ذلك القرن، اشتعلت الحرب مرتين بين الدولتين وتعرف الحرب الاولى في التاريخ تبعاً للمكان الذي دارت فيه بـ"حرب القرم" (1853-1856) وانتهت بمؤتمر باريس. وتسمى الحرب الثانية بـ"الحرب البلقانية" (1877-1878) وانتهت بمؤتمر برلين. وكلا الحربين والمؤتمرين كانتا بعيدتا الاثر بنتائجهما في التاريخ الاوروبي والعثماني الحديثين.

إن غرضنا من هذه الدراسة هو تتبع علاقات الدولتين في اربع حلقات: الاولى تشمل سياسة الاندفاع نحو القسطنطينية حتى معاهدة الممرات عام 1841- الحلقة الثانية تلقي الاضواء على دور الدبلوماسية الروسية في مشاريع تقسيم الدولة العثمانية. أما الحلقة الثالثة، فمخصصة لحرب القرم ومؤتمر باريس عام 1856. وتنتهي الدراسة بالحلقة الرابعة التي تتعرض للحرب البلقانية ومؤتمر برلين عام 1878.

1- "المسألة الشرقية" في السياسة الروسية

تحتل قضية مصير الدولة العثمانية وممتلكاتها، التي يطلق عليها في التاريخ والادب السياسي مصطلح "المسألة الشرقية" مكاناً بارزاً في الدبلوماسية الاوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وباختصار، تشمل المسألة الشرقية جميع المشكلات التي ارتبطت بانهايار الدولة العثمانية داخلياً وثورات الشعوب المحكومة منها، واخيراً المصالح المتشابكة والمتضاربة للدول الاوروبية في الامبراطورية العثمانية وتدخل هذه الدول في عملية الانهيار العثماني⁽¹⁾.

^(*) د. عبد الرؤوف سنو: دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة برلين الحرة. دبلوم في التعليم العالي والتنمية الدولية – جامعة كاسل.

وهناك من المؤرخين من يرى جذور المسألة الشرقية في صراع المسيحية والاسلام وأن سقوط القسطنطينية (1453) بيد العثمانيين المسلمين وتوسعهم في اراضي اوربا المسيحية كانت ابرز محطاتها⁽²⁾، وبلسان زين زين فإن كراهية الاتراك وبغضهم عسكرياً وعرقياً ودينياً كانت دوافع هذه المسألة⁽³⁾. وفي رأبي أنه يمكن الاخذ بهذه التعريفات، خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الروسية تجاه الدول العثمانية.

منذ سقوط القسطنطينية حاضرة الامبراطورية البيزنطية ومعقل المسيحية الشرقية بيد العثمانيين، ادعت روسيا الارثوذكسية أنها وريثة هذه الامبراطورية وأن موسكو اصبحت روما الثالثة⁽⁴⁾: "فروما الاولى انهارت بسبب هرطقاتها، والثانية سقطت ضحية الاتراك، ولكن روما جديدة وثالثة برزت الى الوجود في الشمال"⁽⁵⁾.

ومما كان يقوي ادعاءات الروس في وراثة الامبراطورية البيزنطية علاقتهم بالامبراطورية وكذلك الاهمية الدينية للقسطنطينية. فمنذ القرن العاشر الميلادي، توطدت العلاقات الروسية البيزنطية عندما تحول الامراء الروس في كييف الى المذهب الارثوذكسي وتبعوا القسطنطينية كنسياً⁽⁶⁾. وبعد سقوط القسطنطينية بيد العثمانيين، أصبحت كنيسة موسكو، التي ورثت مظاهر الطقوس البيزنطية مستقلة من الناحية العملية، ورسمياً منذ عام 1588. وقد أفسح ذلك المجال أمام القياصرة الروس الى ادعاء انتقال حماية المسيحية الارثوذكسية اليهم⁽⁷⁾، واخذوا يحلمون باليوم الذي يدخلون فيه القسطنطينية ويطردون المسلمين منها ويعيدون نصب الصليب مجدداً على آيا صوفيا⁽⁸⁾.

وبغض النظر عن الاهمية الدينية للقسطنطينية، فقد كان موقع المدينة الاستراتيجي وإشرافها على الممرات (البوسفور والدردنيل) وكونها تشكل حاجزاً امام روسيا للوصول الى البحر المتوسط او عبر هذا البحر الى المياه الاوربية حين يتجمد بحر البلطيق، يفقد روسيا طابعها كدولة اوربية. ولهذا سعت روسيا باستمرار للاندفاع جنوباً باتجاه البحر الاسود، ومنه عبر الممرات الى المتوسط، او على الاقل ضمان حرية المرور في الممرات في كل الاوقات لسفنها التجارية والحربية أمام سفن أعدائها⁽⁹⁾.

وبالإضافة الى ما ذكرناه، لعبت العوامل الاقتصادية من جانب روسيا دوراً اساسياً في تحديد سياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية. فضمها للشاطئ الشمالي للبحر الاسود عند نهاية القرن الثامن عشر، وازدياد السكان في جنوب روسيا، وكذلك الازدهار التجاري والزراعي الذي عرفته المنطقة، رفع من اهمية الممرات بالنسبة إليها⁽¹⁰⁾. فازدياد الانتاج الزراعي من الحبوب وتصديره عبر مرفأ اوديسا الروسي، حول الثقل الاقتصادي الى جنوب البلاد، مما جعل تصدير البضائع الى البحر المتوسط عبر الممرات أمراً حيويًا لروسيا⁽¹¹⁾.

وإذا تركنا مسألة القسطنطينية جانباً والقينا نظرة على السياسة الروسية في البلقان العثماني، لرأينا أن روسيا ظلت منذ القرن الثامن عشر تسعى للقضاء على الممتلكات العثمانية هناك وانتزاع ما يمكن انتزاعه منها، او تشجيع شعوب السلطنة من المسيحيين على الثورة، مستخدمة في ذلك الروابط العرقية التي تربطها بالسلاف وكونها حامية رعايا السلطان الارثوذكس⁽¹²⁾.

هكذا كانت المسألة الشرقية بالنسبة الى روسيا هي الاستيلاء على القسطنطينية واعادة "تنصيرها" والاستفادة من موقعها الاستراتيجي والقضاء على الدولة العثمانية.

- استراتيجية الاندفاع نحو المتوسط

قبيل نهاية القرن السابع عشر حدثت تطورات ذات ابعاد هامة في العلاقات العثمانية الاوروبية. ففي 1683، فشل الحصار العثماني الثاني لفينا، وكان ذلك مؤشراً الى الخلل الذي أخذ يصيب الآلة العسكرية العثمانية، التي كانت حتى ذلك الوقت اقوى قوة ضاربة في الشرق والغرب. وشجع ذلك على قيام تحالفات اوروبية (1684) انضمت اليها روسيا عام 1687⁽¹³⁾. وكان الهدف منها هو طرد الدولة العثمانية من ممتلكاتها في اوربا. وبينما كانت هذه التحالفات تأخذ مكانها على الارض، اعتلى بطرس الاكبر عرش روسيا، واخذ بتحسين الفرصة المناسبة لتنفيذ سياسة توسعية على حساب الدولة العثمانية.

منذ عصر بطرس الاكبر وحتى نهاية القرن الثامن عشر يمكن تقسيم السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية الى مرحلتين وعهدين: المرحلة الاولى وهي عهد بطرس الاكبر، الذي اوصل حدود روسيا حتى شواطئ البحر الاسود الشمالية. أما المرحلة الثانية، وهي عهد الامبراطورة كاترين الثانية، فكانت ابرز معالمها تحويل البحر الاسود الى بحيرة روسية وتأمين مرور السفن التجارية الروسية عبر المضائق الى المتوسط، وكذلك حماية رعايا الدولة العثمانية من الارثوذكس.

ونبدأ ببطرس الاكبر، فنرى أنه قام بعد اعتلائه العرش عام 1682 بإصلاحات داخلية ضرورية للنهوض بالبلاد وتقوية نفوذها الدولي. وكانت ابرز معالم هذه الإصلاحات انشاء جيش حديث (1696). وبعدها التفت بطرس الاكبر الى جارتها الكبرى الدولة العثمانية وجعل التوسع في منطقة البحر الاسود الشمالية ركناً هاماً في سياسته الخارجية. وبغض النظر عن العوامل الاقليمية والدولية التي جعلت روسيا تنضم الى التحالف النمساوي - البولندي - البندقي عام 1687 ضد الدولة العثمانية، او تلك التي جعلتها تتخبط بحرب مباشرة ضد الدولة العثمانية (1711) بسبب تحريض عدوتها السويد للسلطان العثماني عليها، فقد كانت الضرورات الاقتصادية ونمو الانتاج الزراعي يدفع روسيا دفعا لاجاد منفذ يؤدي الى مياه البحر الدافئة التي لا تتجمد في فصل الشتاء، في سبيل تصدير بضائعها. وكانت اهمية البحر الاسود كبيرة جداً للتجارة الروسية، وذلك لأن العديد من الانهار الاوروبية تصب فيه. غير أن البحر الاسود كان بحوزة العثمانيين الذين منعوا السفن الروسية من الملاحة فيه وأغلقوا ممراته الى المتوسط بأحكام أمامها⁽¹⁴⁾.

وكما ذكرنا، فقد انضمت روسيا الى التحالف النمساوي - البولندي - البندقي عام 1687، ولكنها فشلت في الاستيلاء على شبه جزيرة القرم من العثمانيين. ورغم ذلك، استغل بطرس الاكبر الحرب النمساوية العثمانية عام 1695 وكرر محاولته ضد الدولة العثمانية وتمكن من الاستيلاء على قلعة أزوف (1696)، التي كانت حصناً قوياً عند مصب نهر الدون، بالإضافة الى ثمانين ميلاً من المناطق الداخلية⁽¹⁵⁾. وفي صلح القسطنطينية عام 1700، تنازلت الدولة العثمانية عن أزوف، وبذلك فتحت ابواب البحر الاسود أمامها⁽¹⁶⁾. أما الدولة العثمانية، فأدركت أن أزوف ليست نهاية الحروب مع روسيا، وأن ما سيتبع ذلك هو السيطرة على البحر الاسود، وأن بطرس الاكبر يتطلع ايضاً الى المضائق ومن خلفها البحر المتوسط.

وفي السنوات التالية، سار الروس في خطى حثيثة لتطوير المناطق المحيطة بأزوف اقتصادياً. وتذكر التقارير، أن الحنطة المنتجة من تلك المناطق كانت تأخذ طريقها الى اسواق الآستانة⁽¹⁷⁾. ومع ذلك فلم ينعم الروس بانتصاراتهم إذ عادوا وخسروا أرزف في حرب عام 1711، ليستعيدوها مرة اخرى بموجب صلح بلغراد عام 1739، الذي أنهى الحرب التي

اندلعت بين الدولتين بسبب مشكلة تثار شبه جزيرة القرم. وبموجب صلح بلغراد، حصلت روسيا على حق شحن بضائعها في البحر الاسود. ولكن على متن السفن العثمانية، شرط عدم بنائها تحصينات في منطقة آزوف⁽¹⁸⁾.

وبعد صلح بلغراد، عاشت الدولة العثمانية فترة هدوء بسبب انشغال أوروبا بمشاكلها الداخلية⁽¹⁹⁾، ولكن منذ اعتلاء الامبراطورة كاترين الثانية عام 1762 عرش البلاد، واصلت روسيا سياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية مستغلة كل حادثة اقليمية او دولية لتحقيق ذلك. وقامت سياسة كاترين الثانية الخارجية على القضاء على استقلال بولندا وإضعاف الدولة العثمانية⁽²⁰⁾. وعندما تدخلت الدولة العثمانية 1768 في المسألة البولندية بتحريض من فرنسا بهدف استعادة بودوليا لقاء مساعداتها للثوار البولنديين، استغلّت كاترين الثانية المناسبة لتنفيذ مآربها في المشرق، على الرغم من أنها لم تبدأ بالحرب ولم تضع أهدافها الا خلال المعارك. من هذه الاهداف الملاحة في البحر الاسود وتصدير الحبوب من جنوب روسيا. والواقع أن تأخر العثمانيين في اعلان الحرب، أفسح المجال ألم روسيا لاستكمال استعداداتها العسكرية⁽²¹⁾.

وفي الحرب التي استمرت حتى 1774، تم تدمير الاسطول العثماني في منطقة جشمه (1770) بعد وصول اسطول روسي من بحر الشمال الى بحر إيجة مستفيداً من الحياد البريطاني. كما أنزلت روسيا قواتها في اليونان وبيروت للتحريض على الثورة. كذلك استولت روسيا على القرم بعدما أحبطت المقاومة العثمانية في البحر الاسود⁽²²⁾.

أدت هزيمة العثمانيين الى توقيعهم معاهدة كوتشك قينارجة (1774) التي تعتبر في التاريخ السياسي نقطة تحول هامة في علاقات الدولتين وفي النفوذ الروسي في الشرق⁽²³⁾. فبموجب تلك المعاهدة اصبحت روسيا دولة على البحر الاسود وحصل اسطولها التجاري على حرية الملاحة فيه وفي نهر الدانوب والمضائق. وقد استخدمت بريطانيا دبلوماسيتها النشطة لمنع السفن الحربية الروسية من عبور المضائق، لارتباط ذلك باستراتيجيتها المتوسطة. وبالإضافة الى ذلك، أعلن استقلال خانات القرم وتُبنت حقوق روسيا في آزوف. كما حصلت روسيا على حق تسمية قناصل لها في الدولة العثمانية. وفي مقابل ذلك، أعادت روسيا بساراييا، ملدافيا وولاشيا الى السلطان العثماني شرط أن يؤمن هناك الحرية الدينية والادارة العادلة. كما ألزم الباب العالي بدفع تعويضات حرب قدرها اربعة ملايين ونصف مليون روبل⁽²⁴⁾.

على أن أهم ما تضمنته المعاهدة، كانت البنود سبعة وثمانية واربعة عشر، والتي تعهد فيها الباب العالي أن يحمي باستمرار الدين المسيحي الارثوذكسي والكنايس المسيحية ويمنح روسيا ترخيصاً ببناء كنيسة ارثوذكسية عامة في استانبول على رأسها أساقفة روس توضع تحت حماية السفير الروسي. كما مُنح سفراء روسيا لدى الباب العالي رسمياً حق عرض شكاوهم والتدخل لصالح الكنيسة الجديدة ضد أي امر يسيء اليها. ووافق الباب العالي أن يسمح للرعايا الروس وللعلماء ولرجال الدين بتأدية فريضة الحج بالأراضي المقدسة في شتى أنحاء الأراضي العثمانية⁽²⁵⁾.

وبسبب عدم وضوح بعض بنود المعاهدة، فقد استخدمتها روسيا لخدمة سياستها في حماية رعاية السلطان الارثوذكس والتدخل في شؤون البلاد الداخلية وفرض حمايتها على السلاف في البلقان⁽²⁶⁾. لقد ادى الاختلاف على تفسير هذه المعاهدة الى ازمات مستمرة بين الدولتين حتى الحرب العالمية الاولى. ومن أبرز محطات هذه الازمات حرب القرم 1853-1856 والحرب البلقانية 1877-1878⁽²⁷⁾.

وبعد فترة وجيزة، تبين أن معاهدة فينارجه لم تكن سوى هدنة للفريقين. فالدولة العثمانية ارادت اعادة حكمها على تتر القرم، فيما اعتبرتها روسيا مرحلة تسبق اخضاعهم لسيطرتها⁽²⁸⁾. فبين اعوام 1775-1779، تآزمت العلاقات الروسية العثمانية بسبب القرم، ووقفت الدولتان على حافة الحرب. وبعد وساطة فرنسية بروسية عقد صلح "عينالي كواك" الذي اكد ما اتفق عليه بشأن تتر القرم في معاهدة فينارجه، وهو استقلالهم مع احتفاظ السلطان العثماني بحقه كخليفة بأن يختار خان التتار⁽²⁹⁾.

وفي السنوات التالية، واصلت روسيا خططها لطرد العثمانيين من اوروبا. وكان الضعف قد بدأ ينخر كيان السلطنة، بحيث وقفت عاجزة عن منع روسيا من ضم القرم عام 1783⁽³⁰⁾. وعندما حاولت الدولة العثمانية أن تغير هذا الواقع في حرب 1787-1792 منيت بهزائم جسيمة، إذ كان عليها أن تحارب النمسا في نفس الوقت. وبموجب صلح جاسي الذي انهى الحرب، استطاعت روسيا أن تحسن مركزها وأن تحصل على المنطقة الساحلية لنهري الدنستر وبوج⁽³¹⁾.

بعد سنوات قليلة، تحول هذا العداء الى تحالف مؤقت بعدما احتل بونابرت مصر. وكانت روسيا على استعداد لدعم الدولة العثمانية ضد فرنسا بعدما استسلمت النمسا للقائد الفرنسي لنابوليون. وفي 1799، وعلى اثر وساطة بريطانية، وقعت كل من روسيا والدولة العثمانية معاهدة الأستانة، سمحت بموجبها الثانية لاولى بإدخال اسطولها الى المتوسط عبر المضائق. وكانت هذه هي المرة الاولى التي يعبر فيها الاسطول الحربي الروسي المضائق، ولكن كحليف للدولة العثمانية⁽³²⁾.

وبانتهاء القرن الثامن عشر، كانت روسيا قد اصبحت دولة عظمى بعدما دمرت جيرانها او اضعفتهم. كما امتلكت مينائين، الاول على بحر الشمال، والثاني على البحر الاسود⁽³³⁾. كذلك، استطاعت أن تحقق تقدماً سريعاً في تحديث الادارة والجيش وتطوير الحياة الاقتصادية الى حد ما. بالإضافة الى ذلك، أخذت تتبنى افكاراً تقنية جديدة، مما اعطاها تفوقاً على جيرانها وخصوصاً الدولة العثمانية⁽³⁴⁾. وفي مقابل ذلك، عجزت الدولة العثمانية في احداث اصلاحات جذرية، واقتصرت جهود بعض سلاطينها على اصلاحات سطحية لم تستطع إيقاف تدهورها⁽³⁵⁾.

2- العلاقات الروسية العثمانية حتى اتفاقية الممرات 1841

ابرز ما جسده علاقات الدولتين خلال تلك المرحلة أن الفترة التي امتدت حتى صلح أدرنة (1829) تميزت بعلاقات عدائية بين الطرفين، نتيجة استمرار روسيا في سياستها للقضاء على الدولة العثمانية. لكن فترة العشر سنوات المتبقية، أي حتى اتفاقية الممرات 1841، شهدت ارتقاء وهدوء على ساحات القتال، بعدما تحول الاندفاع العسكري الروسي الى دبلوماسية ضاغطة او "ودودة" في استانبول. والواقع، كما سنرى بعد ذلك، أن هذا التباين لم يكن تناقضاً في السياسة الروسية او تغييراً في الاستراتيجية الروسية تجاه الدولة العثمانية، بل تكتيكاً حتمته الظروف الإقليمية والدولية في اوروبا والشرق⁽³⁶⁾.

- روسيا والدولة العثمانية في الربع الاول من القرن التاسع عشر

بدأ القرن التاسع عشر واوروبا تتخبط بعضها ببعض، نتيجة لما افرزته الحملات الفرنسية من تناقضات في المجتمع الاوروبي، وكذلك لما سببته سياسة نابوليون الامبريالية في اختفاء حدود وقيام دول وتلاشي اخرى. وفي خضم الحروب النابوليونية، حاولت الدبلوماسية الفرنسية الاستفادة من الدولة العثمانية في الصراع الاوروبي، وخصوصاً عندما كان الامر يتعلق بتقارب روسيا الى فرنسا او تباعدها عنها. ومن جهة اخرى، أيقظت حروب نابوليون أملاً لدى الدولة العثمانية بإمكانية استعادة مركزها في ولايتي الدانوب والقرم، في ما لو انهزمت روسيا أمام فرنسا في التحالف الدولي الثالث، الذي بدأ عام 1805. ففي عام 1806، عندما كانت فرنسا في حرب ضد روسيا، عرضت الاولى الدولة العثمانية على استئناف العلاقات العدائية ضد روسيا. وفي الوقت نفسه، كانت الثورة مشتعلة في صربيا وتتلقى امدادات روسية. وعلى اثر مذبحه للعثمانيين في بلغراد وبعد عزل الدولة العثمانية امراء ملدافيا وولاشيا الموالين لروسيا، اندلعت الحرب العثمانية الروسية عام 1806⁽³⁷⁾. وفي العام التالي وجدت الدولة العثمانية نفسها تخوض الحرب منفردة بعدما تخلت عنها "حليفها" فرنسا وعقدت مع روسيا صلح تلس (1807). وفي هذه الحرب التي استمرت حتى 1812، احتلت روسيا ملدافيا ومعظم ولاشيا، كما سقطت قلعة روتشك على الدانوب في يدها. ولكن روسيا سارعت بعقد السلام مع الدولة العثمانية، بعدما ادركت أن علاقاتها السيئة مع نابوليون ستقودها الى الحرب مع فرنسا، وخشيت بذلك أن تحارب على جبهتين. وبموجب صلح بوخارست (1812) بين روسيا والدولة العثمانية، عيّن نهر بروث وفرع الدانوب الشمالي حدوداً بين الدولتين. كما حصلت روسيا على بسارابيا مقابل اعادة الولايتين الدانوبيتين الى الادارة العثمانية. واخيراً حصلت بعض اجزاء صربيا الثائرة على الاستقلال الذاتي⁽³⁸⁾. وعندما اشتعلت الحرب الفرنسية الروسية في العام التالي بعد صلح بوخارست، قامت الدولة العثمانية وضربت الصرب واستعادة بلغراد مجدداً.

ولكن السلام لم يستمر طويلاً بين روسيا والدولة العثمانية. فبعد انتهاء الحروب الاوروبية والقضاء على امبريالية نابوليون ووضع صيغة "الوفاق الاوروبي" الجديد (مؤتمر فيينا 1815) او تحالف الدول الاوروبية وخاصة العروش الرجعية (الحلف المقدس)، وجدت روسيا نفسها اكثر حرية في مواصلة سياستها تجاه الدولة العثمانية. وكانت ثورات الشعوب المسيحية في الدولة العثمانية توفر الارض الخصبة للنزاعات بين الدولتين. فعندما بدأت الثورة اليونانية في بداية العشرينات من القرن الماضي كانت العلاقات الروسية العثمانية سيئة بسبب الاختلاف على تفسير نصوص معاهدة بوخارست وبسبب رفض روسيا اخلاء القوقاز الذي احتلته خلال الحرب الاخيرة. هذا بالاضافة الى الاختلافات على قضايا تجارية⁽³⁹⁾.

- روسيا والثورة اليونانية

لم تكن الثورة اليونانية لتسبب النزاعات بين روسيا والدولة العثمانية فحسب، بل كانت مسألة تدخل في صميم التوازن الاوروبي ومبدأ "التجانس الاوروبي"، خصوصاً عندما وجه القيصر الكسندر الاول في 22 حزيران 1821 مذكرة الى الدولة الأوروبية يتساءل عن موقف الدول الأوروبية من الازمة اليونانية اذا ما تورطت روسيا في حرب مع الدولة العثمانية⁽⁴⁰⁾. والواقع، إن الدول الأوروبية وخاصة النمسا وبريطانيا، كانتا تدرك موقف الكسندر الاول المتحفظ تجاه الثورات وتأييده المشروط للثورة اليونانية⁽⁴¹⁾. ولكن النمسا المؤيدة للسلطان في المسألة اليونانية، كانت تخشى أن تستغل روسيا الازمة اليونانية وادعاءها حماية الارثوذكس لتنفيذ سياستها التوسعية في الدولة العثمانية، ما يؤثر على مصالحها في البلقان⁽⁴²⁾. أما بريطانيا،

فكانت تريد المحافظة على الوضع القائم كي لا تستفيد روسيا من أية منازعات او اضطرابات في تحقيق سياستها في الممرات. وجاء تدخل القوات المصرية في الازمة اليونانية ليزيد قناعات بريطانيا بضرورة التحرك سريعاً وعرض المسألة على طاولة المفاوضات الاوروبية(43).

وقبيل وفاة القيصر الكسندر الاول واعتلاء نيقولا عرش روسيا في اواخر عام 1825، كانت بريطانيا تجري مفاوضات مع روسيا في شأن المسألة اليونانية. ونجحت بإقناع روسيا بفصل نزاعاتها مع الدولة العثمانية عن المسألة اليونانية. وتكلفت هذه المفاوضات بتوقيع "بروتوكول بطرسبرغ" في 4 نيسان 1826، الذي انضمت اليه فرنسا بعد فترة قصيرة(44). وقد قررت الدول الثلاث الموقعة على البروتوكول التدخل في المسألة اليونانية "من أجل وضع حد" للحوادث "التي تثير الاضطرابات في منطقة الليفانت"(45).

وخلال المفاوضات البريطانية الروسية، بعث القيصر نيقولا في 17 آذار 1826 انذارين الى الحكومة العثمانية، يتعلق الاول بالمسألة اليونانية ويطالب فيه باعطاء اليونان الحكم الذاتي لقاء دفع الجزية. أما الانذار الثاني، فكان تهديداً للدولة العثمانية بوجوب تنفيذ مقررات معاهدة بوخارست خلال ستة اسابيع، وهي اعادة الحقوق الروسية في الولاياتين الدانوبييتين واستقلال الصرب(46). وبعد أيام على الانذار، صرّح المبعوث الروسي في الأستانة بأن بلاده تحتفظ بحقها في ما يتعلق بالمسائل العالقة بينها وبين الدولة العثمانية، وأن لديها القدرة على حلها من دون أي تدخل خارجي(47). وبعبارة اخرى، اراد السفير الروسي إفهام الدول الاوروبية بأن دولته قد سلمت بأن المسألة اليونانية قضية دولية لا تحلّ الا عن طريق التفاهم الدولي، ولكن النزاع مع الدولة العثمانية هو على عكس ذلك مسألة تتعلق بروسيا وحدها وليست من شؤون المجموعة الاوروبية.

والواقع، أنه لم يكن امام السلطان محمود الثاني سوى الرضوخ للانذار الروسي في ما يتعلق بقضية النزاع حول تفسير معاهدة بوخارست. ففي آذار 1826، كان يستعد لتوجيه ضربته القاضية الى جيش الانكشارية الذي طال فساده، بحيث لم يكن بمقدرته مناهضة عدوته روسيا(48). وبالإضافة الى ذلك، رأت الحكومة العثمانية ان القبول بالمطالب الروسية سوف يفقد روسيا حججها في محاربتها، وبالتالي يكسبها تأييداً بريطانياً وفرنسياً، وكذلك تعاطف الرأي العام الاوروبي معها. وفي معاهدة اكرمان (7 تشرين الاول 1826)، وافقت الدولة العثمانية على المطالب الروسية في ما يتعلق بالولاياتين الدانوبييتين وبلاد الصرب(49).

وفي تطور دراماتيكي للازمة اليونانية، رفضت الدولة العثمانية مقررات مؤتمر لندن (6 تموز 1827) الداعية الى استقلال اليونان، مما دفع اساطيل الدول الاوروبية المحتشدة قرب نافارين الى تدمير الاسطولين المصري والعثماني من دون سابق انذار، مما اعطى الاسطول الروسي تفوقاً على الاسطول العثماني في البحر الاسود(50). وبعد قليل اخذت العلاقات الروسية العثمانية تسوء بسبب تلك الحكومة العثمانية بالجلء عن ملدافيا وولاشيا طبقاً لاتفاقية اكرمان. ثم ما لبثت روسيا أن أعلنت الحرب على الدولة العثمانية (نيسان 1828)، وتقدمت جيوشها في القوقاز واحتلت اردهان وبايزيد وارضروم. كما عبر جيش روسي آخر البلقان واحتل أدرنة، القريبة من العاصمة العثمانية، مما سبب قلقاً دولياً حول مصير الدولة العثمانية(51). وبعد وساطة بروسية، وتبني الحكومة الروسية سياسة جديدة تجاه الدولة العثمانية تقضي بضرورة عدم القضاء عليها في تلك المرحلة(52)، توصلت روسيا، والدولة العثمانية الى "صلح أدرنة" (14 ايلول 1829).

وبموجب هذا الصلح، حُلَّت جميع القضايا الحدودية بين الدولتين، فتخلت الدولة العثمانية عن مقاطعتها في القوقاز وعن جزر الدانوب. كما وافق السلطان العثماني على وضع ولايتي الدانوب تحت الحماية الروسية⁽⁵³⁾.

- روسيا والازمة المصرية

ما أن انتهت الدولة العثمانية من الازمة اليونانية، حتى بدأت تواجه خطراً داخلياً جديداً مصدره مصر التي خرجت عن طاعتها وتريد اتباع ممتلكاتها، والقضاء على سيادتها. ففي اواخر تشرين الثاني عام 1831، بدأت جيوش محمد علي، والي مصر، تغزو سوريا. وفي العامين التاليين، حقق ابراهيم باشا انتصارات حاسمة على جيوش السلطان، ما احدث قلقاً لدى الدوائر البريطانية والروسية والنمساوية. أما روسيا، فخشيت أن يطاح بسيادة السلطان وأن تقوم حكومة جديدة قوية (مصر) على البوسفور، وأن تلعب فرنسا التي كانت قد عايشت قبل قليل (1830) ثورة شعبية دوراً في السياسة الخارجية لدولة مصر الفتية⁽⁵⁴⁾. وقد عبر نسلرود (Nesselrode)، المستشار الروسي، بأن رؤية محمد علي يتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية يهدد مصالح روسيا التي سترى "جاراً قوياً ومنتصراً يأخذ مكان جارٍ ضعيف مهزوم"⁽⁵⁵⁾. وكان القيصر نيقولا يرى أن وصول القوات المصرية الى منطقة الممرات يهدد أمن روسيا التي عليها أن تحافظ على بوابات منزلها "كي لا تقع بيد محمد علي"⁽⁵⁶⁾، ولا بيد أية قوة اخرى⁽⁵⁷⁾. ولهذا، قررت روسيا أن تستغل الموقف الدولي من الازمة المصرية وتقوم بتحريك دبلوماسي منفرد لدى الباب العالي يخدم سياستها التي كانت قد قررتها عام 1829 بعدم تقسيم الدولة العثمانية. فبريطانيا، كانت مشغولة بالثورة البلجيكية والاصلاحات الداخلية، فلم تعط في البداية الازمة المصرية الاهمية المفروضة. أما النمسا، فكانت لا تزال مترددة في موقفها من محمد علي وتعتقد انه لا يشكل خطراً على سيادة السلطان العثماني، في حين كانت فرنسا تشجع محمد علي في سياسته التوسعية في مصر وسوريا⁽⁵⁸⁾.

وفي 21 كانون الاول 1832، عرض بوتنييف (Boutenieff) ممثل روسيا على الحكومة العثمانية استعداد حكومته لتقديم دعم عسكري ضد محمد علي. وفي الشهر التالي وصل الجنرال مورافيف (Mouraviev) الى العاصمة العثمانية بمهمة خاصة، في اللحظة التي كان فيها الجيش العثماني ينهزم عند قونية. وعرض على السلطان ارسال اسطول روسي الى المياه العثمانية للدفاع عن القسطنطينية. ولكن محمود الثاني تردد في قبول العرض الروسي⁽⁵⁹⁾.

وعندما يؤس الباب العالي في الحصول على دعم من بريطانيا والنمسا وفرنسا، بعث في 3 شباط 1833 بمذكرة الى القائم بالاعمال الروسي، بوتنييف، لا يطلب فيها ارسال اسطول روسي الى منطقة الممرات فحسب، بل ارسال قوات برية من ملدافيا عبر الأستانة الى آسيا الصغرى. وبناء على ذلك، نزل في 20 شباط اربعة عشر الف جندي روسي في منطقة البوسفور وعسكروا هناك. فسبب ذلك صدمة وقلقاً لكل من بريطانيا والنمسا وايضاً لفرنسا. فقد خشيت هذه الدول من أن تستغل روسيا انهيار الحكومة العثمانية لتقوي مركزها في الممرات. ورأت ان خير ما تقوم به هو التوسط لعقد سلام بين محمد علي والسلطان، وأن ذلك يفقد روسيا مبرر وجود قواتها في الممرات. وفي 18 نيسان 1833، عقد صلح كوتاهية بين مصر والدولة العثمانية، اعترف بموجبه محمود الثاني بمحمد علي حاكماً على سوريا⁽⁶⁰⁾.

- معاهدة خنكار اسكلسى ونتائجها

رغم صلح كوتاهية، تابعت روسيا دبلوماسيتها الضاغطة على الدولة العثمانية للحصول على مزيد من المكاسب منها. ففي 5 ايار 1833، وصل الكونت اورلوف الى الآستانة في محاولة لاقتناع السلطان بضرورة "تمتين" العلاقات الروسية العثمانية، واستطاع ان يقنع محمود الثاني بأن روسيا هي الصديق الوحيد للسلطنة من بين كل الدول الاوروبية، وأنها الوحيدة التي قدمت له العون العسكري. وكانت ثمرة هذه الجهود عقد تحالف دفاعي مشترك لمدة ثمانى سنوات (معاهدة خنكار اسكلسى، 8 تموز 1833). وتضمنت المعاهدة بنداً سرياً سرعان ما اصبح معروفاً لدى الدوائر البريطانية، ونص على تبادل المساعدة في حالة الاعتداء على احدهما، واعفاء الحكومة العثمانية من هذا الالتزام مقابل اغلاقها للمرات "عند الحاجة" في وجه السفن الحربية للدول المعادية لروسيا. ولم يكن واضحاً عما اذا كان هذا يعني السماح للسفن الروسية باستخدام الممرات. ولكن بريطانيا وفرنسا راودتهما الشكوك بأن السفن الحربية الروسية كانت مستتناة من هذا المنع⁽⁶¹⁾.

وتكمن اهمية معاهدة خنكار اسكلسى ايضاً في الوعود المتبادلة بين القيصر والسلطان بالتفاهم الصريح حول كل مسألة تتعلق باستقرار بلديهما (المادة 1). وباختصار، حصلت روسيا على حق أن يكون لها كلمة مسموعة لدى الباب العالي⁽⁶²⁾. وقد علق المستشار الروسي نسلرود على المعاهدة بقوله "حصل تدخلنا المسلح في شؤون تركيا على أساس قانوني"⁽⁶³⁾. أما وزير التربية الفرنسي غيز، فكتب في ما بعد بأن روسيا حولت بموجب المعاهدة الدولة العثمانية الى دولة تابعة لها، كما حولت البحر الاسود الى بحيرة روسية⁽⁶⁴⁾.

واتبعت روسيا هذه المعاهدة بمعاهدة اخرى مع الدولة العثمانية (17 كانون الثاني 1834)، كانت اهم بنودها ما يتعلق بتعديل الحدود بين الدولتين في آسيا الصغرى. وجاءت تلك المعاهدة لمصلحة روسيا، بعدما تخلت الحكومة العثمانية عن المناطق لها. كما اعترف الباب العالي بالاجراءات الدستورية التي كانت روسيا قد قامت بها خلال احتلالها لولايتي الدانوب. واخيراً حددت تعويضات الحرب التي كان على الحكومة العثمانية أن تدفعها لروسيا⁽⁶⁵⁾.

وكانت النمسا وبريطانيا وفرنسا اكثر الدول تضرراً من معاهدة خنكار اسكلسى. لذا سارعت كل واحدة الى اتخاذ اجراءات تجعل المعاهدة عديمة المفعول من الناحية العملية. فعقدت النمسا مع روسيا اتفاقية ميونيخ غراتز (18 ايلول 1833)، التي ألزمت روسيا بالاتفاق التام معها في كل ما يتعلق بمصير الدولة العثمانية⁽⁶⁶⁾. أما بريطانيا، التي شكلت المعاهدة نقطة تحول في سياستها المشرقية⁽⁶⁷⁾، فقررت أخذ زمام المبادرة في الازمة المصرية والوقوف الى جانب الباب العالي. فتقدمت بعروض لدعم السلطان، وهي تعتقد أن مقدار تقربها الى الدولة العثمانية والوقوف الى جانبها سوف يبعد الحكومة العثمانية عن روسيا، اي بعبارة اخرى، سوف يجعل معاهدة خنكار اسكلسى عديمة الجدوى. وبين عامي 1833-1841، زادت بريطانيا من علاقاتها التجارية مع الدولة العثمانية (معاهدة بلطا ليومان 16 آب 1838)، ومن تعاونها العسكري معها (اعادة بناء البحرية العثمانية) وكثفت من دراسة مشاريع المواصلات البرية مع الهند باستخدام السويس والفرات، وضمت عدن (1838). واخيراً، عقدت مباحثات مع الباب العالي في شأن قيام تحالف بينهما ضد محمد علي (نيسان 1839)⁽⁶⁸⁾. وفي نفس الوقت (1838)، عقدت بريطانيا معاهدة مع النمسا لضمان الملاحة الحرة في نهر الدانوب وتأمين تجارتها في البحر الاسود⁽⁶⁹⁾. اما فرنسا، فسارت سياستها في تلك المرحلة في اتجاهين: التمسك بسياسة الحفاظ على الدولة العثمانية ورفض كل ما يقلق السلطان العثماني

على البوسفور، أي الوجود الروسي وأثار معاهدة خنكار اسكلسي. أما الاتجاه الثاني، فهو عدم حرمان محمد علي من انتصاراته، وفي أن يضم مصر وسوريا⁽⁷⁰⁾.

- معاهدة الممرات (1841)

بينما كان موعد انتهاء معاهدة خنكار اسكلسي يقترب (1841)، كانت روسيا تدرك أكثر فأكثر أن المعاهدة لا يمكن أن تنفذ عملياً وبالتالي لا يمكن تجديدها. فقد عارضتها دول أوروبا الكبرى، وفي مقدمتها بريطانيا. كما كان التعاون البريطاني العثماني يشير في نفس الوقت إلى تحرير الباب العالي من الوصاية الروسية. ورغم أن روسيا حاولت من خلال اتفاقية تخفيض تعويضات الحرب التي تدفعها لها الحكومة العثمانية إلى النصف (27 آذار 1836)، أن تستميل الباب العالي⁽⁷¹⁾، إلا أن الأخير سار باتجاه "الحل البريطاني" للأزمة المصرية. وكانت روسيا في الواقع بوضع اقتصادي سيئ وتدرك أنها لن تستطيع أن تستخدم القوة ضد الباب العالي لفرض سياستها عليه وبالتالي المخاطرة بمواجهة مع بريطانيا. ولهذا، رأى نيقولا أنه من الأفضل له أن يساير السياسة البريطانية، لأن هذا قد يبعد بريطانيا عن فرنسا. وقد اتاح تعاون بريطانيا وروسيا مع غيرهما من الدول الأوروبية في حل المسألة المصرية إلى توقيع الدول الخمس العظمى على معاهدة الممرات (13 تموز 1841)، التي نصت على إقفال الممرات أمام السفن الحربية الأجنبية ما دام الباب العالي في حالة سلم⁽⁷²⁾. لكن السلطان لم يقيد نفسه بمبدأ الإغلاق إذا ما وجد نفسه مشتركاً في حرب، وأصبح من حقه في مثل هذه الحالة استدعاء أسطول "دولة صديقة".

وواقع، كانت معاهدة الممرات انتكاساً للسيادة العثمانية في ممارسة حقوقها المشروعة على أراضيها ومرافقها. فأصبح الباب العالي في وقت السلم حارساً للممرات تحت إمرة أوروبا. ولكن المعاهدة كانت في مضمونها موجهة ضد روسيا، إذ أنها ألغت الامتيازات التي حصلت عليها روسيا نتيجة معاهدة خنكار اسكلسي وحرمتها من مزاوله دور دولة متوسطة. ومع ذلك، أسعدت المعاهدة روسيا في أنها منعت أيضاً بريطانيا من استخدام الممرات في حالة السلم لأغراض عسكرية. وباختصار، فإن معاهدة الممرات التي ظلت سارية المفعول حتى الحرب العالمية الأولى، كانت ضماناً أخذته كل من روسيا وبريطانيا الواحدة ضد الأخرى، وبرهاناً على الوفاق الذي جمعتهما عام 1839-1840 في المحافظة على السلطنة العثمانية⁽⁷³⁾.

وبعد انتهاء الأزمة المصرية نعمت الدولة العثمانية بفترة هدوء من جانب روسيا استمرت حتى 1853، أي حتى اندلاع حرب القرم. ولكن هدوء جيهاات القتال الروسية العثمانية، لم يكن يعني تخلي روسيا عن خططها لتقسيم الدولة العثمانية والاستحواذ على الممرات. فالفترة الممتدة بين انتهاء الأزمة المصرية واشتعال حرب القرم، شهدت نشاطاً روسياً دولياً لتقسيم الدولة العثمانية، ولكن بالتفاهم مع الدول الأوروبية. وهذا ما سنبحثه في الحلقة الثانية.

الحواشي

- (1) أنظر:
Winfried Baumgart : Vom Europaeischen Konzert zum Voelkerbund,
Friedenschlusse und Friedenssicherung von Wien bis Versailles
Darmstadt 1974, p. 23;
Weltgeschichte in Zehnbaenden.
(موسوعة "تاريخ العالم" الروسية المترجمة الى الالمانية)
Redaktion: J. J. Sutis, Vol. V, Berlin 1966, p. 220.
- (2) يعرف أدوار دريو المسألة الشرقية بأنها:
"Le problème de la ruine de la puissance politique de l'Islam" Edouard
Driault: La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix sèvres (1920), Paris
1921, p. X.1.
ويرى سورل ويشاركة مورلي في الرأي، بأن المسألة الشرقية نشأت منذ أن ظهر العثمانيون
في اوروبا سيطروا على القسطنطينية وحكموا شعوباً مسيحية.
Albert Sorel: La question d'Orient au XVIII siècle, le partage de la Pologne et
le traité de Kainardji, Paris 1889, p. 1.
John Morely : The Life of William Ewart Gladstone, Vol. I (1809-1859),
London 1903, p. 476.
- نقلاً عن زين نورالدين زين: الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان،
بيروت 1971، ص 22.
(3) زين، المرجع السابق، ص 23.
- (4) Karl Marx : The Eastern Question. A Reprint Letters Written 1853- 1856 dealing
with the Events of Crimean War, London 1969, p. 81.
- (5) وردت هذه العبارة في رسالة بعث بها احد الرهبان الروس الى الدوق باسيل الثالث، انظر:
Derek Hopwood: The Russian presence in Syria and Palestine 1843-914,
Church and politics in the Near East, Oxford 1969, p. 2.
- (6) حسن علي: العثمانيون والروس، دمشق 1982، ص 11- 12، 40- 43.
Fischer Welgeschichte, Vol. XXXI, Russland, Frankfurt a.M. 1976, p.
42-44.
- (7) راجع خيرية قاسمية: روسية القيصرية والمشرق العربي، في "دراسات تاريخية"، عدد 9 و 10، جامعة
دمشق، تشرين الاول 1982، ص 43؛ Hopwood, op.cit., p. 2.
- (8) Carl Ritter von Sax: Geschichte des Machtverfalls der Tuerkei bis Ende des 19.
Jahrhunderts und die phasen der "orientalischen Frage" bis auf die Gegenwart,
Wien 1908, p. 114.
- (9) J.A.R. Marriott: The Eastern Question. A Historical Study in the European
Diplomacy, Oxford 1917, p. 17.
- (10) E.P. Mosely: Russian Diplomacy and the Opening of the Eastern Question in
1838-1839, London 1934, p. 4; M. Anderson: The Eastern Question, 1774-1923,
London 1966, p. 39
- (11) Baumgart, op.cit., p. 32.
- (12) المرجع السابق، ص 32.
- (13) Ernst Werner und Walter Markov: Geschichte der Tuerkei von den Anfaengen
bis zur Gegenwart, 2. ed, Berlin 1979, p. 155
وقارن ايضاً، موسوعة تاريخ العلم الروسية، ج 5، ص 214.
- (14) لوتسكي: تاريخ الاقطار العربية الحديث، موسكو لات، ص 32- 33.

- The Cambridge Modern History, the Growth of Nationalities, Vol. XI, Cambridge 1909, p. 272; Baumgart, op.cit., p. 32. (15)
- Sydney Nettleton Fisher: The Middle East, A History, 2. ed. London 1971, p. 247. (15)
- موسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 5، ص 215. (16)
- Iwan Kirchner: Der Nahe Osten. Der Kampf um Vorderasien und Aegypten vom Mittelalter bis zur Gegenwart, Bruenn/ Muenchen/ Wien 1943, pp. 137-139 (17)
- J.C. Hurewitz: The Middle East and North Africa in World politics A Documentary Record. Vol. I., European Expansion, 1535-1914, 2. ed., London 1975, p. 71; Werner und Markov, op.c.it., p. 168 (18)
- شهدت أوروبا في تلك الفترة حربين كبيرين وهما: حرب وراثية عرش النمسا واستمرت من 1740-1748، وحرب السبع سنوات التي استمرت من 1756-1763. (19)
- Handbuch der Europaeischen Geschichte, Edited by Theodor Schieter, Vol. 4, Europa im Zeitalter des Absolutismus und der Aufklaerung, Stuttgart 1968, p. 502. (20)
- (سيختصر هذا الكتاب فيما بعد بـ HB).
- Sorel, op. cit. pp. 17-28. (21)
- أنظر: (22)
- Norman E. Saul: Russian and the Mediterranean 1979-1807 Chicago/ London 1970, pp. 6-8; op.cit, p. 6-8; op.cit. Vol.4, pp. 503-505; Driault, op.cit, pp. 50-54.
- ولوتسكي، ص 39. (23)
- أنظر: Hurewitz, I., op.cit., p. 94f. (23)
- راجع: Hurewitz, op.cit., I., pp. 92-101; Sax 107, Sorel 260f. (24)
- Hurewitz, I., p. 95, 96; Edmond Rabbat, la question d'Orient sous l'Empire Ottomane 1789-1919, 1. ed., Beyrouth, p. 20. (25)
- F. Eichmann: Die Reformen des Osmanischen Reiches mit besonderer Berueksichtigung des Verhaeltnisses der Christen des Orients zur Tuerkischen Herrschaft, Berlin 1858, p. 55-61; Werner/ Markov, p. 180. (26)
- أنظر: (27)
- Barbara Jelavich: Petersburg and Moscow. Tsarist and Soviet Foreign Policy, 1814-1974, Bloomington/London 1974, p. 21.
- ولمزيد من المعلومات عن تلك الحربين، راجع المقالتين الثالثة والرابعة من هذه الدراسة. (28)
- Sax, op. cit., 108 (28)
- المرجع السابق، ص 113. (29)
- Marriott, op.cit, p. 140. (30)
- Fischer Weltgeschichte, op.cit., vol. XXXI, p. 195. (31)
- Saul, op.cit., pp. 61-77. (32)
- Barbara Jelavich: The Ottoman Empire, the Great powers, and the Straits Question 1870-1887, Bloomington/London 1973, p. 27. (33)
- HB, op.cit., vol. IV, pp. 486-492. (34)
- أنظر عبد الرؤوف سنو: اثر الغرب الأوروبي في حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية 1789-1839، اطروحة دبلوم، جامعة بيروت العربية، 1975. (35)
- راجع الحلقة الثانية من هذه الدراسة. (36)
- أنظر، محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، ص 104 وما بعد. (37)
- Anderson, op.cit., pp. 48-49
- L.S. Stavrianos: The Balkan since 1453, NY/ London 1958, pp. 202-211; HB, op.cit., Vol. V, p. 997; Anderson, op. cit., pp. 49-50. (38)
- Anderson, op. cit., pp. 59-60. (39)
- Sax, op.cit., p. 196. (40)
- J. Hajjar : L'Europe et les destinées du Proche- Orient (1815-1848) Tournai, 1970, p. 82 ; Stavrianos, op.cit., pp. 196. (41)

- G. Rosen: Geschichte der Tuerkei von dem Siege im Jahre 1826 bis zum pariser (42)
Tractat vom Jahre 1856, Vol. I., Von der Vertilgung der Janitscharen bis zum Tode
Mahmuds II, Leipzig 1866, p. 25; G.D. Clayton: Britain and the Eastern Question:
Missolonghi to Gallipoli, London 1971, 45.
- Clayton, p. 42f., 45-47 (43)
- Stavrianos, p.288; Sax, p. 207; HB, Vol. 5, p.999. (44)
- Hajjar, op. cit, p. 79: نقلاً عن حجار: (45)
- Sax, p. 207f. (46)
- Rosen, op. Cit., Vol. I, p. 30f. (47)
- Howard Reed: "The Destruction of the Janissaries in 1826". A Microfilm of ph. D. (48)
Dissertation, Princeton 1951, available at the American University of Beirut.
- Driault, p. 121; Stavrianos, p. 288f; HB, V., p. 999.: أنظر: (49)
والدسوقي، ص 147.
- Stavrianos, p. 289; Vernon John Puryear: France and the Levant. From the (50)
Bourbon Restoration to the peace of Kutiah, California, pp. 49-51.
- وموسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 6، ص 296.
- كانت النمسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي قدمت للدولة العثمانية مساعدات مادية في حربها ضد (51)
روسيا، في حين وقفت بريطانيا وفرنسا على الحياد، انظر موسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 6، ص
296.
- أنظر الحلقة الثانية من هذه الدراسة. (52)
- Edward S. Creasy: History of the Ottoman Turks. From the Beginning of their (53)
Empire to the Present Time, London 1878, reprint Beirut 1961; p. 519f.
- موسوعة، "تاريخ العالم" الروسية، ج 1، ص 302.
- راجع بيير نوفان: تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر 1815-1914)، تعريب جلال يحيى، (54)
القاهرة، 1980، ص 132.
- Mosely, op.cit., p. 7 (56)
- Hajjar, op.cit., p. 73. (57)
- Clayton, op.cit., p. 65; Hajjar, pp. 111-119; Henry Dodwell: The Founder of (58)
Modern Egypt. A Study of Muhammad Ali, Cambridge 1931, reprinted 1967, p. 112;
Puryear, France op.cit., p. 154.
- Anderson, op.cit., pp. 81ff; Dodwell, 115ff., Driault 141f, Hajjar, 118. (59)
- موسوعة "تاريخ العالم" الروسية، جز 6، ص 302. (60)
- Anderson, pp. 81-83; Driault 143; Hajjar 119f.
- Hurewitz, op.cit., 252f. (61)
- وطبقاً لموسوعة "تاريخ العالم" الروسية، ج 6، ص 302، فإن الممرات كانت ستكون مفتوحة أمام
السفن الحربية الروسية في كل الاوقات.
- Anderson, p. 90; Hurewitz, p. 252; Driault p. 143. (62)
- نقلاً عن لوتسكي، ص 130. (63)
- نقلاً عن: (64)
- Phillipson & Buxton: The Question of the Bosphorus and the Dardanelles, London
1917, pp. 66-67.
- Rosen, op.cit., Vol. I., pp. 207-209 (65)
- Hurewitz, I., op. cit., pp. 254-255. (66)
- Clayton, p. 68f. (67)
- Hurewitz, I., pp. 265-266; Hajjar 142ff., 154ff; Driault 144; Clayton, 78; Rabbat, (68)
op.cit., pp. 71-72.
- Driault, p. 144. (69)
- Puryear, France, op.cit., p. 154, 183, 196f; Hajjar 180f. (70)
- Rosen, op.cit., Vol. I, p. 239, 243-252. (71)
- Hurewitz, I., pp. 279: انظر نص المعاهدة لدى: (72)

وقارن عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها، ج 1، القاهرة 1980، ص 222-224.

(73) انظر بيير نوفان، ص 140-141.

Anderson, pp. 106-107.

- موسوعة تاريخ العالم الروسية، ج 6، ص 304.